الديمقراطية الرقمية وحقوق الإنسان

Digital Democracy and Human Rights

عبد الحليم بلواهم*

أستاذ محاضر أ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

Abdelhalim Belouahem

Lecturer A, University of 8 May, 1945, Guelma

halim.dz21@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/12/22 تاريخ القبول: 2024/03/17 تاريخ النشر: 2024/05/30

- **الملخص:** الديمقراطية الرقمية ومن الناحية الفلسفية والمنهجية تثير مشكلة العلاقة بين تصورين مختلفين هما: الديمقراطية والرقمنة. الديمقراطية ووفقا للتعريف العام شكل من أشكال التنظيم السياسي وتعني من الناحية الإجرائية ممارسة الشعب للسلطة بشكل مباشر أو غير مباشر، "حكم الشعب لنفسه وبنفسه "ويعني هذا التنظيم السياسي وجود دولة اجتماعية تعترف بحقيقة هي أن الجميع متساوون أمام القانون، وأنهم يتمتعون بنفس الحقوق، ودعوة المواطنين إلى الحياة الفكرية والأخلاقية ووضعهم ضمن شروط تسمح لهم بممارسة حصة السلطة التي تمنح لهم ويعتمد النظام الديمقراطي على الاقتراع العام كأداة له. وهوما تتميز به دولة القانون والتي انبثقت تاريخيا عن فلسفة الأنوار. من جهة أخرى تمثل الرقمنة التطورات الحاصلة في مجال الإعلام والاتصال والإمكانيات الجديدة التي فتحتها شبكة الإنترنت والتي أحدثت تغيرات جذرية في مختلف مجالات الحياة.

الرقمنة هي صيغة رقمية لتحويل البيانات والمعلومات إلى تنسيق يمكن تخزينه ومعالجته ومشاركته باستخ دام التكنولوجيا الرقمية، وتشمل تحويل المستندات الورقية إلى ملفات إلكترونية واستخدام قواعد البيانات وأنظ مة المعلومات لتنظيم البيانات وتوظيف التكنولوجيا السحابية والحوسبة اللامركزية لتخزين ومشاركة البيانات عب ر الإنترنت.

ولم يكن بوسع الديمقراطية أن تبتعد عن تطور شبكة الإنترنت التي غيرت الحياة اليومية مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالديمقراطية السبرانية أو الرقمية. فهل يمثل الإنترنت أداة مكملة للديمقراطية أم أنه عنصرا تحويليا لها؟ وكيف كان أثر التحول الرقمي على مسألة حقوق الإنسان؟

- **الكلمات المفتاحية:** الديمقراطية التشاركية، الديمقراطية الرقمية، حقوق الإنسان، التحول الرقمي، الإنترنيت.

- **Abstract :**Democracy according to the general definition is a form of political organization and procedurally means the exercise of power by the people directly or indirectly, the rule of the people for themselves and themselves' and this political organization means the existence of a social state that recognizes the fact that everyone is equal against the law, that they have the same rights, and that citizens are invited to intellectual and moral life and placed under conditions that allow them to exercise the share of power granted to them and the democratic system relies on universal suffrage as its tool. This is characteristic of the rule of law, which has historically emerged from the philosophy of enlightenment. Digitization represents the developments in the field

*- المؤلف المرسل

of media and communication and the new possibilities opened up by the Internet, which has brought about radical changes in various areas of life. Digitization is a format for converting data and information into a format that can be stored, processed and shared using digital technology includes converting paper documents into electronic files by using databases and information systems to organize data, which is employing cloud technology and decentralized computing to store and share data over the Internet. Democracy could not move away from the development of the Internet, which changed daily life, leading to the emergence of what is known as cyber or digital democracy. Is the Internet complementary or transformative to democracy? How has digital transformation impacted human rights?

- **Keywords:** Participatory democracy, digital democracy, human rights, digital transformation, the Internet.

- مقدمة:

إن التطور الهائل الذي عرفه قطاع الإعلام والاتصال في عصرنا الراهن قد حولنا إلى كائنات مبحرة في عوالم افتراضية وجعلنا ننتمي إلى عالم يمكن وصفه بالعالم الرقمي. فلقد غيرت التقنيات المتقدمة مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وجمع البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي الطريقة التي نعيش ونعمل بها وأثرت في كيفيات تفاعلنا مع بعضنا البعض. غير أن هذه الابتكارات التكنولوجية أثارت أيضا أسئلة هامة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان الأساسية ونشطت سجالات حول كيفية حماية الخصوصية. فقد صرنا في عالم متصل بشكل متزايد، يتم تسجيل بياناتنا الشخصية وتحليلها واستخدامها من قبل الشركات والحكومات. وهذا يثير تساؤلات حول الحق في الخصوصية والحاجة إلى تنظيم كيفية إدارة هذه البيانات واستخدامها. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي هي مقاربة فلسفية نقدية تسعى إلى البحث في بعض المفاهيم التي أفرزتها تكنولوجيات الاتصال الجديدة كالحكومة الإلكترونية والديمقراطية السبرانية أو الرقمية وتفكيك محتواها والكشف عن علاقتها بمسائل حقوق الإنسان.

1- الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخطاب الغربي:

لقد شكل موضوع البحث عن الديمقراطية وما يرتبط بها من حرية موضوعا أساسيا لدى أنصار الدولة الليبرالية، والعدل حسبهم يتحقق عن طريق تشجيع المنافسة الفردية نظرا لاختلاف القدرات الفردية، وتطورت هذه الأفكار مع المذهب النفعي في أمريكا وبريطانيا، والذي عبر عن أخلاق فردية، ويتحقق العدل حسب أنصار هذا المذهب عن طريق الخير الكلي للجماعة.

من هنا ظل النقاش بين الاتجاهات الليبرالية في أوربا وأمريكا جاريا حول العقلانية النفعية، وأولوية الحرية على العدالة ومدى كونية أو شمولية حقوق الإنسان واحترامها من طرف الدول الليبرالية (بليمان، 2012. ص. 21).

وفي ظل إخفاق الاتجاهات الليبرالية ظهر تيار جديد في أمريكا يدعو إلى أولوية العدالة على الحرية، وهوما دعا إليه الفيلسوف الأمريكي "جون راولز".

يعتبر "جون راولز" واحدا من أبرز الفلاسفة المعاصرين الذين ناقشوا موضوع العدالة، فقد عرض في كتابه الشهير "نظرية العدالة"، حيث حاول الإجابة عن سؤال جوهري: ما المجتمع العادل؟

يعتبر " راولز" الموضوع الرئيسي لنظرية العدالة هو البنية القاعدية للمجتمع، ذلك أنه يشير إلى أن المبادئ التي سيتم استخلاصها لا يمكنها أن تنظم العلاقات بين الأفراد بشكل آلي ومباشر، إنما تطبق في الأصل على المؤسسات القاعدية، فعلى عكس "نوزيك" لا ينطلق "راولز" من الفرد بل من فكرة الجماعة (وآخرون، 2013، ص. 1216).

حاول "راولز" في فلسفته السياسية تجاوز التنظير الإيديولوجي والتأمل النظري إلى البحث التطبيقي، فقد اعتبر السياسة "جهازا استكشافيا حول الحدود والإمكانيات السياسية التطبيقية التي يقودها الأمل في بناء المجتمع الديمقراطي العادل منطلقا من تساؤلات عملية: حول مميزات المجتمع الديمقراطي العادل" (rawls, 2003. p. 21).

اعتقد " راولز" أن المشكل الحقيقي الذي يتعلق بالعدالة، هو مشكلة ترتبط رأسا بتوزيع الحقوق والواجبات وشرعية السلطة والبحث عن النظام السياسي الديمقراطي العادل.

فالعدل إذن يبدأ انطلاقا من وضع أصلي كتصور إجرائي كوني مقبول من الجميع، وتنظيم التعاون والتطور الاجتماعي والاقتصادي بأقصى ما يمكن من الإنصاف الذي يقتضيه المطلب الديمقراطي.

يمثل خطاب حقوق الإنسان في الواقع منظومة ذات منطلقات وخلفيات لا يمكن بأي شكل من الأشكال القفز عليها إذا ما حاولنا فهمكنه هذا الخطاب وتحليل مضمونه. هذه المنظومة تشكل كتلة فكرية واحدة قائمة على أرضية الحداثة.

2- مسألة حقوق الإنسان الخلفيات والجذور:

لا شك أن مسألة حقوق الإنسان تمتد جذورها بعيدا في مختلف الحضارات الإنسانية القديمة ولطالما كانت محور نضال مرير في تاريخ البشرية، إنها تراث إنساني مشترك، إلا أنّها لم تتبلور بالشكل الكافي إلا عند اقترانها بالنزعة الإنسانية الفر دانية الممجدة للحرية بوصفها أس

الحقوق جميعا. تحقق ذلك مع فلاسفة الأنوار أمثال جان جاك روسو وتوماس "هويز " و"جون لوك" و"وفولتير" و"مونتسكيو" و"سبينوزا" و"كانط".. هؤلاء الذين رافعوا من أجل قيم إنسانية عالمية تدخل في حيز المشترك الإنساني وتضمن الكرامة الإنسانية كالحرية والمساواة والإخاء والعدالة. والثورة الفرنسية بزخمها الرمزي شكلت نموذجا في التحرر من الاستبداد والذي تشكل خلال العصور الوسطى من تحالف الكنيسة والنظام الملكي الإقطاعي ضد الطبقات الشعبية. وهنا يتجلى الأصل الفلسفي لمسألة حقوق الإنسان بمختلف تجلياتها إذ أن كل الفضل يرجع إلى فلاسفة الأنوار الذين تمكنوا من إرساء مبادئ فلسفة الحق وتأسيس الدولة المدنية –معقل الديمقراطية- والتي صارت ثقافة شعبية وتحققت على أرض الواقع وانتهت على الصعيد السياسي بإصدار وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بجنيف سنة 1948 (الزهراوي، 2016).

وإذا كانت الديمقراطية ترتبط أساسا بمسالة العدالة وحقوق الإنسان فإنه ينبغي التمييز بين حسب ما ذهب إليه محمد سبيلا بين ثلاثة مستويات أو حقول من خطابات حقوق الإنسان.

2- 1- حقول خطاب حقوق الإنسان:

- **الخطاب العلمي**: وهو خطاب تقريري وصفي يغلب عليه الطابع الأكاديمي يتجلى خصوصا في العلوم القانونية والسياسية التي تهتم على وجه الخصوص بوصف منظومة حقوق الإنسان، وأنواعها وأجيالها وفئاتها وتحديد الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية المكلفة بحمايتها، والنصوص القانونية والإعلانات والمعاهدات والعقود والاتفاقيات الدولية المبرمة بصددها. وهو بذلك خطاب موضوعي ينتهج التعريف والتحديد والتصنيف والتبويب، كأساليب أكاديمية (علمية).

- **الخطاب الإيديولوجي**: وهو نوع من الخطاب التعبوي التحفيزي، يعتمد عليه المناضل السياسي والحقوقي كأداة نضال سياسي ضد سلطة ما. وهو خطاب حماسي يتسم بنزعته الدعوّية النضالية ويهدف إلى تعبئة الجماهير وتحريكهم.

- **الخطاب الفلسفي**: إن حقوق الإنسان تنطوي على جملة من الأسئلة والتصورات الفلسفية، وهوما يجعل من الفلسفة الأرضية التي تقوم عليها مسألة حقوق الإنسان، وبعبارة أخرى فهي أصلها وأساسها" فظهور إشكالية حقوق الإنسان لا ينفصل عن نظرية الحق" (كيحل، 2013)، وهذا يعني أن حقوق الإنسان بحاجة إلى الفلسفة وما تقدمه في هذا المجال نظرا لما تضفيه من طابع منطقي على الموضوع. بل هناك من ذهب إلى تشبيه العلاقة بين الفلسفة وحقوق الإنسان بعلاقة الجسد والروح، أما روح حقوق الإنسان فهو الفلسفة، وأما جسد حقوق الإنسان فهي تلك المواثيق والإعلانات الساعية إلى بلورة حقوق الإنسان.

وبعبارة أخرى روح حقوق الإنسان هي فلسفة حقوق الإنسان، والتي تتفرع إلى ثلاث شعب: القانون الطبيعي والنزعة الإنسانية والعقد الاجتماعي. وقد أشرنا فيما سبق أن المضامين الفلسفية لحقوق الإنسان متجلية في مؤلفات فلاسفة الأنوار.

هذا النمط من الخطاب الذي يندرج في إطار فلسفة حقوق الإنسان يختلف نوعيا عن الخطاب العلمي والخطاب ألإيديولوجي لأن الخطاب الفلسفي هو خطاب تساؤلي أكثر مما هوتقريري.

إذ كان للفلاسفة في العصر الحديث دورا مهمّا في إبراز حقوق الإنسان، وعلى الرغم من أنّ هذه الحقوق لها جذورا تاريخية تمتد إلى عهد الحضارات الإنسانية القديمة، إلاّ أن نظريات وطروحات الفلاسفة أمثال "هوبز، لوك، مونتسكيو وروسو... "اعتبرت البداية الحقيقية لتحرّر العقل الأوروبي من هيمنة الكنيسة وجبروتها وقمعها للحريات وانتهاكها لحقوق الإنسان خلال العصر الوسيط. (السوداني، 2016، ص. 179).

وكان لأفكار الفلاسفة تأثيرا واضحا في الدساتير والإعلانات المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث باتت هذه الحقوق واقعا ملموسا للأفراد وليس مجرد نظريات أو مقاربات فكرية، ويمكن القول أنّ الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان في فرنسا قد مثل أكبر تجسيدا لأفكار فلاسفة الأنوار. (السوداني، 2016، ص. 179).

والخطاب الفلسفي ذاته والذي يكرس جهوده في تحليل وتفكيك مواضيع بحثه ينقسم وفق ما ذهب إليه "محمد سبيلا" إلى: الخطاب التشكيكي الذي يروم للكشف عن الأوهام أو الاستثمارات المحتملة الجاثمة وراء المثل بشكل عام. فقد اتجهت الفلسفة المعاصرة إلى اتخاذ موقفا تشكيكيا وتوجسّيّا حيال لوائح القيم والمثل لتتمكن من الكشف عما يوجد خلفها من رغبات وإرادات قوّة واستثمارات اقتصادية وإيديولوجية وسيكولوجية. فقيم كالوحدة والحرية والحق والديمقراطية هي قيم نبيلة في حد ذاتها، لكنها يمكن أن تستغل وتوظف من قبل أفراد أو فئات أو نخب كاستراتيجية لبسط الهيمنة. وهذا الاستثمار يمكن أن يتخذ شكلا داخليا، حيث يتم توظيفه من قبل الدولة والأحزاب أو بعض الفئات المهيمنة (أساتذة، محامين، حقوقيين ...).

كما يتخذ شكلا خارجيا بين الدول، حيث نرى أنّ المنظومة الحقوقية قد تم استغلالها من طرف الغرب و"العالم الحر" كقوة ضاربة ضد المعسكر الاشتراكي سابقا، أو لتبرير وانتزاع حق التدخل ضد بعض الدول والحكومات باسم حماية حقوق الإنسان فيها، وتخليصها من الديكتاتورية والاستبداد (سبيلا، 2010، ص. 2). ومثل هذا الموقف المشكك يظهر عند الفيلسوف الألماني "فريديريك نتشه" الذي يعتبر المثل بنيات أخلاقية تحمل أقنعة ماكرة من حيث أنها تعبير

عن مقّنع عن إرادة القوّة. حيث يرى أنّ الحق يعبر عن "الرغبة في تخليد ميزان القوة الحالي للطرف الذي هو في صالحه (الهلالي، 1999).

وفي نفس السياق يرى "كارل ماركس" أن المثل ليست إلا أوهام وخدع لتبرير الطبقية، حيث يكون القانون انعكاس لعلاقات القوة الاقتصادية والسياسية المهيمنة والسائدة في المجتمع. ويرى ألتوسير أن القانون هو جهاز إيديولوجي ينحصر دوره في تكريس وشرعنة السيطرة والسيادة تحت غطاء مجموعة من القيم السائدة والمقولات الأخلاقية.

وقد سارت الفلسفة المعاصرة في نفس الاتجاه ذي البعد النيتشوي الواضح حيث يعتبر أن المثال يخفي مجموعة من القوى، وينظر إلى القانون على أنه حرب تشنه السلطة بوسائل أخرى. وأكد "دولوز" في دراسة عن فوكو أن هذا الأخير لم يهضم يوما مقولة دولة الحق والقانون، ولم ينخدع بها ولم يتبتل يوما في محرابها، لأنه يفترض أن وراء الحق والقانون إرادات سيطرة جاثمة (سبيلا، 2010، ص. 2).

وأما خطاب التفكيك والتفكير في شروط الإمكان: هذا الفلسفي المعاصر يمارس أصحابه نوعا من الحفريات الفلسفية، حيث يعتمدون على تفكيك المفاهيم والنظريات الفلسفية، والبحث عن الجذور الفكرية والاجتماعية البعيدة التي تجعلها ممكنة.

- الشروط الاجتماعية لإمكان قيام حقوق الإنسان هي نشوء المجتمع الحديث، وظهور ضرب جديد من الشرعية، تحول فيه الفرد كزنه رقما مجهولا في المعادلة الاجتماعية إلى مواطن ذا حقوق ومشارك فاعل في المجال السياسي.

- أما الشروط الفكرية بالنسبة لمنظومة حقوق الإنسان فتتمثل في النزعة الإنسانية، وهي نزعة ذات مدلول فلسفي، تسعى إلى تطوير تصور جديد للإنسان، ينطلق من كون الإنسان كائن واع، وحر ومريد وفاعل، ومن ثمة فإنه بمثابة مركز ومرجع في الكثير من العمليات التاريخية.

هكذا تشكل النزعة -حسب محمد سبيلا- السند الأساسي للنزعة الإنسانية الحقوقية أوالقانونية. ومثل هذا الحفر في الجذور الفلسفية لمنظومة حقوق الإنسان نجد مبادئه في فلسفة هيدجر والاتجاهات الفلسفية المتأثرة بها، وهوما يتجلى عند دريدا الذي يشير إلى العلاقة المعقدة بين النزعة الإنسانية الحديثة وخطاب حقوق الإنسان، حيث يرى أنه رغم ضرورة نقد وتفكيك النزعة الإنسانية التي تمثل الأساس الفلسفي لحقوق الإنسان يبقى رغم خطاب حقوق الإنسان ضروري من الناحية السياسية، لأنه أداة فعالة لمناهضة النزعة الاستعمارية.

في حين أنّ خطاب التأصيل الفلسفي: وهو خطاب تأسيسي يعمل على التنقيب عن الجذور والأفكار المؤسسة لحقوق الإنسان، والبحث عن المحاضن والسلالات الفكرية التي نشأن وترعرع فيها هذا الخطاب (سبيلا، 2010، ص. 2).

ويعتبر هذا الخطاب أن حقوق الإنسان تتأسس على الأفكار المحورية الثلاث التالية: فكرة الحرية، حيث تشكل صلب وقوام المنظومة الحقوقية الإنسانية، فالإنسان عند ديكارت هو كائن الاختيار الحر وعند كانط مملكة الحرية، في الوقت الذي يرى فيه هيجل أن حرية التفكير والقرار المميزة للإنسان في العصور الحديثة، حيث يقول هيجل في كتاب "فلسفة الحق" "إن الحق في الحرية الذاتية يشكل النقطة الحاسمة والمركزية التي تشكل اختلاف الأزمنة الحديثة عن العصور القديمة".

ورأى روسو في ذات السياق أن الحرية صفة أساسية للإنسان وحق غير قابل للسلب وغير قابل للتصرف. وعلى العموم، فإن الاتجاهات الفلسفية الحديثة تعتبر أن الحق هو الوجه الخارجي للحرية، فالحرية هي جوهر الحق، والحق هو صيغة الحرية.

فكرة العقد الاجتماعي، تشكل فكرة العقد الاجتماعي على الرغم من طابعها الافتراضي من الزاوية التاريخية، الفكرة المحورية للفلسفة السياسية الحديثة، وعنوان ثورة فكرية في تصور مجتمع والسلطة السياسية، حتى قيل عنها أنجح أكذوبة سياسية، لأنها شكلت مرحلة حاسمة وتحول أساسي في فكرة الشرعية، حيث أصبحت السلطة من خلال المنظور التعاقدي مؤسسة إنسانية تستمد شرعيتها من التعاقد بين الناس، وهو التعاقد المنظم للحريات والحقوق.

فكرة الحق الطبيعي، من أشهر روادها "غروتيسن" الذي رأى ضرورة إقامة الدولة على الميل الطبيعي نحو العيش المأمون والمأمول بالبحث عن قواعد قانونية قائمة على العقل. وقد عرفت هذه الفكرة سلسلة من التطورات أشرنا إليها في المبحث الأول، أي من الفلسفة اليونانية القديمة، حيث يقوم الحق الطبيعي على اللامساواة والتراتب الطبيعي الذي أسست له فلسفة أرسطو، إلى مفهوم الطبيعة بمعناها الحديث، أي الطبيعة البشرية القائمة على العقل، والمستندة إلى أنطولوجي قواها مبدأ المساواة، كم سلمت به علوم الطبيعة الحديثة انطلاقا من غاليلي.

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أنّ توماس "هوبز" قد قدم تعريفا للحق الطبيعي جمع من خلاله العناصر الثلاث المؤسسة لحقوق الإنسان بمفهومها الحديث، والمذكورة. حيث يقول: "

الحق الطبيعي هو الحرية يملكها كل إنسان في يستعمل كما يشاء قدراته الخاصة" وكلمة ما يشاء لا تخلو من دلالة تعاقدية تؤكد عليها فلسفة "هوبز" التي هي فلسفة الحداثة بامتياز. وبذلك تتدعم فكرة الحق بفكرية الحرية وبفكرة الذاتية والتعاقد لتشكل الأساس الفلسفي لمنظومة حقوق الإنسان في مفهومها الغربي الحديث.

3- من الديمقراطية التقليدية إلى الديمقراطية الرقمية:

ظهرت الديمقراطية الرقمية أو الإلكترونية في حقيقة الأمر، في ظل الحكومة الإلكترونية أوما يعرف في الغالب بالإدارة الإلكترونية، وهو مشروع افتراضي تجلت معالمه وارتسمت في عالمنا المعاصر نهاية تسعينيات القرن العشرين، وقد حدث ذلك تزامنا مع بداية مرحلة الانتشار الواسع والتقدم الكبير الذي أحرزه قطاع الأنترنت.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ البدايات الأولى للأنترنت كانت في الحقيقة وبشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية إبان ما يعرف بمرحلة الحرب الباردة وتحديدا مع نهاية ستينيات القرن الماضي.

في هذه المرحلة كان الأنترنت في بداياته الأولى محدود الاستعمال وضيق الأفق، إذ كان مقصورا على قطاعات استراتيجية محددة لا يكاد يخرج عن نطاقها وهي بعض دوائر الأنشطة العلمية وخاصة في الميدان العسكري ومختلف الأنشطة الاستخباراتية (الداوي، 2012. ص. 95).

إلا أنه ما أنفك أن شهد تصاعدا مذهلا وانتشارا واسعا وسرعان ما انفتحت أبوابه وعلى مصاريعها على الجمهور العريض، وتعددت مواقعه وتنوعت وصارت تعد بالآلاف والملايين، وصار بإمكان رواد الإنترنت الإبحار في غياهب هذا العالم الجديد والولوج إلى أضخم قاعدة إلكترونية للوثائق والملومات في مختلف القواعد والمنصات، وصار متاح لرواد مواقع الإنترنت الاطلاع إلكترونيا على عدد هائل من النصوص العلمية والأدبية والفنية ومختلف الدراسات والأبحاث الأكاديمية من أطروحات ومقالات وتقارير وتحقيقات، بالإضافة إلى مختلف التسجيلات الصوتية والأشرطة والأفلام. فضلا عن فضاءات التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك (Facebook) وتويتر (Twitter) وإنستغرام (Instagram)...تلك المواقع التي صارت تتيح لمرتاديها فرص نشر وإبداع وتبادل الوثائق الإلكترونية وإثراء وتطوير وتقويم محتواها بكل حرية وشفافية ويخلق بينهم جو من التواصل الاجتماعي (الداوي، 2012. ص. 95).

هذا التطور السريع الذي عرفه قطاع الإنترنت أدى إلى تغيير الكثير من المفاهيم والتصورات، بل وأثر أيضا على رؤية الإنسان لنفسه وللعالم. فكيف أثر ذلك على فكرة الديمقراطية ومسائل حقوق الإنسان؟

الديمقراطية حسب تعريف "أندري لالاند"(André Lalande) هي: " الدولة السياسية التي تكون فيها السيادة لجميع المواطنين، دون تمييز في المولد أو الثروة أو القدرة".

إلاّ أنّ مواطنه دومنيك روسو (Dominique Rousseau) يرفض الربط العضوي بين بين الديمقراطية ومبدأ التمثيل لأن في ذلك -حسب اعتقاده- تضييق على الديمقراطية ذاتها، لأن الفكرة الديمقراطية أمر واقعي إنها تعيش في الأحياء السكنية وفي المدن والمدارس والمؤسسات والشركات، وتديرها مجموعة غير رسمية من المواطنين الذين يعالجون بشكل غير مباشر مختلف القضايا التي تهمهم وينخرطون في النقاشات الاجتماعية الكبرى (Rousseau, 2015).

وهو بذلك يؤسس لمشروع يهدف على إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية التمثيلية، والتي هي حسب رأيه قاصرة ومحدودة لأنها ديمقراطية" تتجاهل المواطن" وهي برأيه مشكلة قديمة ن في وقت يبلغ فيه المجتمع المدني سن الرشد وهوما يستدعي وضع حد لمبدأ التمثيل الذي يفرض سلطة أبوية بين الشعب وممثليه.

فالديمقراطية وحسب هذا المفهوم تتسم بخاصية التمثيلية، أي أن المواطن يفوض سيادته إلى ممثلين منتخبين يدافعون عن المصلحة العامة.

ولكن منذ عام 1990، تغيرت الأفكار حول الديمقراطية. إن الإمكانات الجديدة التي فتحتها شبكة الإنترنت والتي تعمل على تغيير الأسئلة ووجهات النظر حول الديمقراطية. ونتيجة لذلك، لم يكن بوسع الديمقراطية أن تبتعد عن تطور شبكة الإنترنت التي غيرت الحياة اليومية، المهنية والخاصة. "من المرجح أن يؤدي ذلك، إلى تعطيل بعض الممارسات الديمقراطية، وربما إدخال الديمقراطية إلى عصر جديد.

وفي هذا الاتجاه فغن الديمقراطية أخذت منعرجا جديدا وتحولت من مستوى الديمقراطية التمثيلية والتشاركية إلى مستوى الديمقراطية الرقمية أو الإلكترونية والتي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية تحت مسمى الديمقراطية السيبرانية.

الديمقراطية الرقمية في الاستعمال الإجرائي هي مشروع مرافق لمشروع الإدارة الرقمية، حيث توجه العالم لاسيما المتقدم إلى تكريس هذا المنحى بداية من تسعينيات القرن الماضي، ومضمون هذا المشروع يتلخص في أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خصوصا منها الإنترنت والتي اجتاحت مؤسسات الدولة والمجتمع المدني واقتحمت بيوت معظم سكان العالم،

يمكن أن تكون وسيلة جديدة وفعالة في تطوير وتعزيز النشاط السياسي والتربية على الديمقراطية وقيم المواطنة والعمل على خلق أطر جديدة للعيش المشترك وتكريس أخلاق عالمية شاملة مبنية على التسامح والتعايش السلمي، وهي بذلك فرصة سانحة متاحة للجميع للمشاركة

الفعلية والناجعة في خلق فضاء عمومي جديد للنقاش السياسي وتوسيع نطاق الحريات العامّة، وتحسين جودة المعلومات المقدمة للمواطنين، وفي ذلك حد من تعسف أنظمة الحكم التي لطالما ظلت تحتكر جزء هام من مكامن المعلومة والمعرفة وتمارس أصنافا من الرقابة والتوجيه وحتى التعتيم في ما تقدمه على مستوى منابرها الرسمية ووسائلها الإعلامية الثقيلة والتي تشرف عليها بشكل مباشر وتوظفها في فرض سياساتها وصناعة الرأي (الداوي، 2012. ص. 95).

إنّ الديمقراطية الرقمية والتي ارتبطت عضويا بالإنترنت وصارت تتحرك ضمن الشبكة العنكبوتية، صارت أكثر حضورا وفعالية من الديمقراطية التقليدية، لأن هذه الأخيرة كانت تتعرض بلا هوادة إلى انتقادات كثيرة توجه في الغالب إلى أداء الأنظمة السياسية وتوجّه لها أصابع الاتهام في عديد من النقاط أبرزها:

- غياب الشفافية في العمل السياسي.
- محدودية فرص النقاش السياسي العمومي
- تهميش المواطنين وإقصاؤهم من مراكز اتخاذ القرار.

وعلى النقيض من ذلك فإن الديمقراطية الرقمية توفر مجالات وفرص أوسع للحريات كونها تقوم على:

- تمكين جميع المواطنين من حرية الوصول إلى المعلومة
- إحياء الفضاء العمومي للنقاش الحر والعام بين المواطنين والذي يتسع لمختلف الأفكار التي تمنعها في العادة الأطر الرسمية.
- تمكين المواطنين من إبداء آرائهم بكل حرية ومشاركتهم في صنع القرار.

لقد بات من الواضح أنّ التحول الرقمي كان سببا مباشرا في التطور الحاصل في مفهوم الديمقراطية واتساع نطاقها، فالديمقراطية تجاوز واضح للديمقراطية التشاركية بما أصبحت توفره لعامة الناس من منابر حرة تتيح فرص النقاش الواسع والتعبير الحر عن الآراء والمواقف، وحق المعارضة وتجاوز ما تم ترسيخه من بنى إيديولوجية وقوالب اجتماعية وسياسية جاهزة، لقد صار من الممكن توثيق ونشر محاضر الجلسات الحكومية والبرلمانية واستطلاع آراء الجمهور في قضايا مختلفة وحتى الحساسة منها، وسبر آراء المواطنين حول المسائل الخلافية، واستعمال وسائط التواصل الاجتماعي للتوعية والتعبئة السياسية وتنشيط الحملات الانتخابية، وممارسة الانتخاب الإلكتروني، وفضح كل أنواع التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات (الداوي، 2012. ص .95). إنّ هذه المكاسب التي تحققت في ظل الديمقراطية الرقمية وبفضل ثورة المعلومات والاتصالات في جميع مناحي الحياة انعكست إيجابا على مسألة حقوق الإنسان والتي تعتبر من

الرهانات الرئيسية للديمقراطية الرقمية، حيث ارتقى مبدأ الوصول إلى والمشاركة في المعرفة وفي إنتاجها إلى مرتبة الحقوق الإنسانية الأساسية، فالحق في المعلومة صار حق للجميع وعلى قدم المساواة بين الجميع والعمل على إزالة كل العوائق التي تحول دون ذلك، خاصة وأنّ التطور التكنولوجي قد اختصر الأزمنة وقرّب المسافات وحول العالم غلى قرية صغيرة ذابت فيها الفوارق الثقافية وتقاربت فيها المبادئ والقيم الإنسانية وأنماط العيش والتفكير.

هذا الواقع يفرض على مؤسسات المجتمع الدولي أن تضطلع بدورها في وضع خطط عملية تكفل لجميع الناس في مختلف بلدانهم الاستفادة من الخيرات والمزايا التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جو من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والخصوصيات الثقافية للشعوب والسهر على ردم الفجوات الرقمية التي قد تحدثها الرأسمالية المتوحشة على حد تعبير "نعوم تشومسكي "(Noam chomsky) (تشومسكي، 2011. ص. 224).

إن الديمقراطية الرقمية وإن كانت تتيح للأفراد أكبر قدر من المعلومات من كل حدب وصوب وبكل يسر وبأقصى سرعة إلا أنها تخلق في المقابل مشكلات جديدة.

4- مكاسب ومساوئ الديمقراطية الرقمية (بين تعزيز وتقويض حقوق الإنسان):

ليس من السهل التعامل مع المعلومات التي تصل إلينا لنتمكن من التمييز بين غثها وسمينها بين الممكن منها والمستحيل وكيف نتعرف على مصدر المعلومة والغاية من نشرها، إذ كثيرا ما تستخدم مختلف مواقع الأنترنت لصناعة الرأي وتوجيه المواقف أو لتضليل الرأي العام لاسيما من طرف الأنظمة المهيمنة على وسائل الإعلام، وهو ما يمكن ملاحظته يوميا في وسائل الإعلام الغربية (ségur, 2017, p. 137). وكمثال على ذلك الموجة الإعلامية الصاخبة التي إثارتها وسائل الإعلام الفرنسية خلال الدخول الجامعي 2024/2023 والتي عرفت بأزمة "العبايه" حيث أثار ارتداء بعض الطالبات الثانويات للباس طويل حفيظة الكثير من ممثلي الأحزاب والجمعيات التي اعتبرت أنذلك يمثل "خطرا "على الجمهورية الفرنسية وأن هذا اللباس خرق لمبادئ اللائكية التي تقوم عليها المدرسة الفرنسية، هذه الحملة وفي حقيقة الأمر لم تكن سوى حلقة من مسلسل الإسلاموفوبيا الذي حملت فرنسا رايته لان احد الناشطين السياسيين كشف المستور عندما قدم مداخلة مفحمة على إحدى القنوات الفرنسية وأكد أن الأمر ليس سوى زوبعة في فنجان، فكيف لوزير التعليم الفرنسي أن ينساق وراء هذه الحملة الشعواء ضد المسلمين ويصدر قرار يمنع فيه ارتداء "العباية" داخل المدارس رغم أن عدد التلميذات اللاتي ارتدين هدا اللباس لن يتجاوز 68 تلميذة من أصل 12 مليون متمدرس؛ في الوقت الذي توجد في القطاع مشاكل حقيقية لم يعطها

الإعلام ولا السلطة حقها من الاهتمام ولم يتحمس الوزير للفصل فيها مثلما فعل مع ا628 تلميذة مسلمة ففي المنظومة التعليمية الفرنسية عدد كبير يفوق 850 ألف تلميذ ممن بلغوا السنة السادسة ولا يعرفون القراءة بعد.و560 ألف تلميذ ضحية سفاح القربى...وهوما يؤكد على آن وسائل الإعلام لا تلتزم دوما الموضوعية ولا تعطي المعلومات الصحيحة بل تنساق إلى الانخراط في سياسات الأنظمة وصناعة الرأي بدلا من الاضطلاع بدورها الحقيقي المتمثل في ضمان حق المواطن في المعلومة الصحيحة.

وهناك عقبة أخرى تتمثل في القرصنة أو عدم القدرة على حماية المعلومات والبيانات الشخصية للأفراد بفعل ما يصطلح علية ب "القدرة الضارة" لبعض الأفراد على زعزعة استقرار النظام الذي يجمع مجموعات بشرية حول الأنترنت.

فالمواقع قد تتعرض للتضليل والتخريب والقرصنة التي تنفذها مؤسسات وتنظيمات أو بموجب مبادرات فردية يقودها أشخاص بصفة معزولة (ségur, 2017. p137).

هذا التحول الرقمي في المجتمع، هو في الحقيقة تحول من وجهة نظر اجتماعية قائمة على استحواذ المجتمع على الابتكارات واحتكاره للتكنولوجيا، وتحويلها نحو غاياته والتلاعب في استخدامها. وهنا تنضح الهوّة بين من يمتلك وسائط التواصل الاجتماعي ويتحكم في آلياتها وبين – المستهلك- الذي يستفيد من خدماتها ولا يملك أي سلطة عليها، فالحرب على غزة أبانت على هشاشة الديمقراطية الغربية وعودة الرقابة على حرية التعبير وبأبشع صورها.

ومن أبرز المعوقات التي تواجهها الديمقراطية الرقمية الرقابة والتي تعرف بأنها حضر إنتاج، أو توزيع، أو تعريف، أو بيع مادة مرفوض تداولها لأسباب دينية أو سياسية أو إباحية أو تفكيرية، وهذا الإجراء يتخذه شخص له سلطة حكومية أو قومية أو محلية أو على مستوى المحافظات ويتم تنفيذ الحضر عن طريق منع مرور المادة أو عن طريق الجمارك أو البريد أو إصدار أمر قضائي يمنع بيعها أو تداولها (الشامي، 1988. ص. 226).

فليست الرقابة بالمسألة الجديدة بل كانت موجودة قبل ظهور أجهزة الكمبيوتر بوقت طويل. إنّ مفهوم الرقابة عرف تطورات كبيرة خلال العقود القليلة الماضية، بما يتناسب مع الإشكال والملامح التي اتخذتها الرقابة نفسها. وظهرت في هذا الشأن نظريات جديدة تثبت تارة وتدحض تارة أخرى سابقاتها والتي كانت تنطلق من ذلك السرد الكلاسيكي لفكرة الليبرالية السياسية أومن التنوير الذي أدى إلى التّحرر من الاضطهاد والظلامية والتزمت الكنسي أي سرد للصراع بين حرية التعبير والقمع الذي كانت تتعرض له من سلطة الدين وأنظمة الحكم (roussin, 2020. p.17).

لكن مع ظهور تكنولوجيات التواصل الاجتماعي الحديثة وتوسع شبكات الإنترنت، اعتقد جل المتتبعين أن ذلك سوف يحمي الناس من الرقابة ويفسح لهم مجالات أوسع للحرية، لكن الكثير من الأنظمة لاسيما الشمولية قد بذلت جهودا كبيرة في ابتكار طرق جديدة لفرض الرقابة على مستخدمي الإنترنت، وكان الأمر يبدو طبيعيا بالنظر إلى طبيعة الأنظمة ومدى سطوها على الحريات الفردية وتعديها على حقوق الإنسان، إلا أنّ العالم بدأ يكتشف أن كل الأنظمة بما - فيها التي تزعم قيادتها لمشروع الديمقراطية وحقوق الإنسان- كفرنسا والدنمارك وإنجلترا وإسبانيا ...تمارس الرقابة على مستخدمي شبكات الإنترنت وتستخدم كل أنواع التضييق من حجب المحتوى أو تقليص نسبة ظهوره أو غلق حسابات المستخدمين ...وحسبنا الاستشهاد بما يتعرض له كل من ينشر أو يشارك محتوى فيع تنديد بالجرائم الوحشية التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد ساكنة غزة العزّل.

ومن جهته يستخدم عالم الاجتماع الفرنسي "بيار بورديو"(Pierre Bordieu) مصطلح جمركة المعلومة ليوضح أنّ وسائل الإعلام لاسيما الثقيلة منها هي تحت الرقابة، توجهها هيئات معينة كالدولة ووزارة الإعلام والتي توظف أشخاص للقيام بدور الرقابة في الوقت الذي هم ذاتهم يخضعون ولو بشكل غير واع للرقابة المسبقة حيث يتحولون إلى أدوات تخدم سياسات الدولة (Bordieu, 1996).

فالديمقراطية في ظل النظام الرأسمالي تطرح خيارين لا بديل عنهما؛ إما الإذعان، أو القمع، وكل محاولة للاستقلالية بطريقة التفكير تكون مكلفة، فالثقافة تحددها القوى المهيمنة حسب احتياجاتها ومصالحها حيث غدت المعلومة سلعة ورهان لتحقيق الربح وهذا ما يعكسه قول تشومسكي:"وتهيمن على هذا النوع من التعبير إلى حد كبير شركات كبرى رئيسية تبيع المشاهدين إلى المعلنين، وهي بطبيعة الحال تعكس مصالح المالكين وأسواقهم، لذلك فإن قدرة المرء على الإفصاح البيّن عن آرائه وهمومه ومصالحه وعلى إيصالها –بل حتى على اكتشافها- هي كذلك قدرة مفيدة جدا إلى أبعد الحدود" (تشومسكي، 2011. ص. 224). وفي ذات السياق، يمكننا طرح تساؤل مهم: من الذي يملك الحق في الحصول على المعلومات؟ يرى تشومسكي أن الحقيقة أو المعرفة هي ذلك الإطار الذي يسمح به القوي، فتتشكل الثقافة العامة حسب إرادة الأقوى، وتختزل الحقيقة في ذلك الفتات الذي يُسمَح بظهوره «الأشخاص الجمعيين الخالدين، قادرون بسهولة، على الهيمنة على المعلومات، والأنظمة العقائدية ذلك أن ثروتهم وسلطتهم، تسمح لهم بوضع إطار يعمل النظام السياسي في داخله، لكن هذه الضوابط صارت أكثر مباشرة، وذلك بعد

أحكام أصدرتها المحكمة العليا تعرّف المال بأنه شكل من أشكال التعبير.» (تشومسكي، 2004. ص. 66).

لاشك أنه وعلى مدى العقدين الماضيين فتحت أمام الإنسان المعاصر مجالات أوسع للوصول إلى المعلومة وإمكانية الظهور والمشاركة في النقاشات العامة وذلك بالطبع بفضل تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة وفي مقدمتها شبكة الإنترنت وهوما يجعل البعض يعتقدون أن ذلك انتصار للديمقراطية وتعزيز لحقوق الإنسان طالما أن المواطن بات بإمكانه إسماع صوته باستغلال ما توفره التكنولوجيات الحديثة من منصات ووسائل التواصل الاجتماعي، ضف إلى ذلك أنه ومن أهم المزايا التي تتيحها لنا التكنولوجيات الرقمية سهولة نسخ المحتويات المنشورة ومشاركة النسخ مع الآخرين وهذا ما يكفل وصول المعلومة في أوقات قياسية إلى أكبر عدد ممكن من الناس. لكن وبالمقابل فإن هذه الوسائط التكنولوجية ذاتها تشكل خطرا محدقا بالأشخاص بما تتوفر عليه من قدرات على انتهاك الخصوصية والتجسس على الناس، إن أجهزة الكمبيوتر هي أداة تتبع ومراقبة مثالية، لأن أي شيء نفعله بمساعدتها يمكنها تسجيله وكل أجهزة المخابرات والاستعلامات تستطيع تخزين تلك المعلومات في قاعدة بيانات مركزية في شكل مفهرس وقابل للبحث بشكل مثالي وهو أمر محفز لأي طاغية مستبد يريد سحق المعارضة (Stalman, 2011).

كما أنّ أغلب الهواتف المحمولة التي نستخدمها، مبرمجة على نقل موقعها المحسوب بدقة بواسطة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) حيث يكون باستطاعة شركة الهاتف أن تجمع قائمة ضخمة من الأماكن التي يوجد فيها المستخدم أي أن الشخص هنا يكون تحت المجهر وكل تحركاته مرصودة وفي ذلك انتهاك صارخ للخصوصية ومن ثمة لحقوق الإنسان.

لكن ورغم كل تلك المساوئ والمخاطر المحدقة بنا خاصة نحن الشعوب المستقبلة لهذه الموجة الهادفة إلى نوع من التنميط الثقافي والذي تلعب فيه آلة الإنتاج الثقافية الغربية دورا كبيرا، في محاولة منها لابتلاع الثقافات الأخرى وفرض ثقافة بديلة موحدة على كل البشرية، وهوما من شأنه أن يقضي على التنوع البشري الذي هو في الأصل سنة الله في خلقه، فالله خلقنا شعوبا وقبائل بألوان وألسنة وثقافات مختلفة دون مفاضلة بين عرق وآخر.

لكن علينا ألا نتخذ إزاء هذه الموجة موقفا نكوصيا حمائيا ونتقوقع على أنفسنا وإدارة ظهورنا للتحولات الرقمية العميقة التي تحدث في العالم. بل علينا أن نعمل بما يتاح لنا من طرق ووسائل لأن يكون الفضاء الرقمي مفتوحا على كل الإسهامات العالمية لتكريس القيم الكونية

وتحويله إلى فضاء للعيش المشترك مبني على قيم الكرامة الإنسانية والسلم وقبول الآخر المختلف بل والاعتراف له بالاختلاف واحترام خصوصيته.

5- خاتمة:

إنّ الإنترنت، التي صارت في عالمنا المعاصر وسيلة إستراتيجية في يد الحكومات الإلكترونية قد تتجلى في سياق إضعاف الديمقراطية التشاركية الكلاسيكية، أو تقدم للجميع اليوم منتدى عالمي لحرية التعبير، وتحول الفرد فعليا إلى " مواطن إلكتروني " ونتيجة لذلك فإنه يغير العلاقة مع السلطة بشكل جذري، ويعطل دوائر صنع القرار المألوفة، ويحفز أساليب جديدة للمشاركة في الحياة السياسية. وإن كان من الضروري مشاركة الفرد في المجتمع الرقمي فإن ذلك يمكن أن يخدم الفرد كما يمكن أن يسيء إليه، لأن التكنولوجيا عبد دون روح تستجيب لنداء الخير والشر في آن واحد، فالتقنيات الرقمية يمكن أن تفسح لنا منابر جديدة لحرية التعبير وتمنحنا الحق في المعرفة، كما يمكنها أن تهاجم حريتنا أو تنتهك خصوصياتنا فليست التكنولوجيا الرقمية سوى أداة تخضع للإرادات السياسية.

في الأخير يمكن أن نخلص إلى أن الديمقراطية الإلكترونية وسيلة لممارسة الديمقراطية التشاركية من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، فالديمقراطية الإلكترونية بهذا المعنى لا تعبر عن شكل جديد للديمقراطية بل ترتبط بتطبيق الديمقراطية التشاركية من خلال ما تمنحه الأدوات التكنولوجية الجديدة.

- قائمة المراجع:

- الداوي ,ع . (2012). مجتمع المعرفة .معالم رؤية تكنولوجية جديدة للعالم . عالم الفكر. ص. 95

- الزهراوي ,ح .(2016) . حقوق الإنسان قراءة تاريخية في الأسس والمنطلقات الفلسفية. دمشق : الفرابي.

- السوداني ,أ .ع (2016) .فلسفة حقوق الإنسان .لبنان : دار الرافدين. ص. 179.

- الشامي ,أ .م. (1988) . المعجم الموسوعي مصطلحات المكتبات والمعلومات .الرياض : دار المريخ للنشر. ص. 226.

- الهلالي ,س .م .(1999) .حقوق الإنسان من سقؤاط إلى ماركس .الرباط :الرباط.

- بليمان ,ع .ا(2012) . دراسات فلسفية في الأخلاق والسياسة .الأبيار، الجزائر :مؤسسة كنوز الحكمة. ص. 21.

- تشومسكي ,ن. (2004) . الدولة المارقة .المملكة العربية السعودية :مكتبة العبيكان. ص. 66.

- تشومسكي ,ن2011) .(. إعاقة الديمقراطية .الولايات المتحدة الأمريكية .بيروت، لبنان :.مركز دراسات الوحدة العربية. ص. 224.

- سبيلا ,م (2010) . الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان .بيروت :المركز الثقافي العربي ص. 2.

- كيحل ,م .(2013) .المدخل الفلسفي لحقوق الإنسان .لبنان المستقبل العربي.

- مجموعة من المؤلفين. ع .ح (2013) .الفلسفة الغربية المعاصرة من مركزية الحداثة إلى التشفير الثنائي المزدوج .الجزائر :منشورات الاختلاف. ص. 1216.

Bordieu, P. (1996). sur la télévision . paris: collége de france.

rawls, j. (2003. p21). la justice comme équité. une reformation de la théorie de la justice . france: la découverte.

Rousseau, D. (2015). radicaliser la démocratie; propositions pour une refondation. france: C.E.R.A.S.

roussin, p. (2020. p17). liberté déxprission et nouvelles théories de la censure. france.

ségur, p. (2017. p137.). l"intérét de la démocratie numérique. . france: presses universitaire.

Stalman, R. (2011). la société numérique libre.